

No. 39580

**Finland
and
Tunisia**

Agreement between the Government of the Republic of Finland and the Government of the Republic of Tunisia on the promotion and protection of investments (with appendix). Tunis, 4 October 2001

Entry into force: *4 September 2003 by notification, in accordance with article 13*

Authentic texts: *Arabic, English and Finnish*

Registration with the Secretariat of the United Nations: *Finland, 30 September 2003*

**Finlande
et
Tunisie**

Accord entre le Gouvernement de la République de Finlande et le Gouvernement de la République tunisienne relatif à la promotion et à la protection des investissements (avec appendice). Tunis, 4 octobre 2001

Entrée en vigueur : *4 septembre 2003 par notification, conformément à l'article 13*

Textes authentiques : *arabe, anglais et finnois*

Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies : *Finlande, 30 septembre 2003*

السماح من حين لآخر للأشخاص الطبيعيين التابعين للطرف المتعاقدين الآخر
والموظفين الآخرين العاملين في إطار استثمار تم إنجازه من قبل مستثمر الطروف
المتعاقدين الآخر للدخول والبقاء في ترابه قصد العمل في إطار الاستثمار وكذلك
أفراد عائلاتهم.

حرر بتونس في 4 أكتوبر 2001 ،

في نسختين أصليتين باللغات الفنلندية والعربية والإنجليزية، وكل النصوص لها
نفس قوة الاعتماد، على أنه في حالة اختلاف في التفسير يتم اعتماد النص باللغة
الإنجليزية.

عمن
حكومة الجمهورية التونسية

عمن
حكومة الجمهورية الفنلندية

مُلْحَق لِلْأَفْاق

بَيْنَ حُكُومَةِ الْجَمْهُورِيَّةِ الْفَنْدَنْدِيَّةِ وَحُكُومَةِ الْجَمْهُورِيَّةِ التُّونْسِيَّةِ

يَتَعَلَّقُ بِتَشْجِيعِ وَحْمَايَةِ الْاسْتِثْمَارَاتِ

عند التوقيع على الاتفاق بين حكومة الجمهورية الفنلندية وحكومة الجمهورية التونسية المتعلق بتشجيع وحماية الاستثمارات وافق المفوضون الموقعون أنسفة بالإضافة إلى ذلك على الأحكام التالية التي تعتبر جزءا لا يتجزأ من الاتفاق :

1. بالإضافة إلى الفصل ² يحاول كل طرف متعاقد عدم فرض إجراءات إجبارية على الاستثمارات المنجزة من قبل مستثمر في الطرف المتعاقد الآخر المتعلقة بشراء المواد ووسائل الإنتاج والنشاط والنقل وبيع المنتوجات وأي إجراءات مماثلة لها صبغة غير معقولة أو تمييزية.
2. مع مراعاة القوانين والترتيبات المتعلقة بدخول وإقامة وتشغيل الأجانب يتعمد كل طرف متعاقد :
 - بالنظر وديا في المطالب المتعلقة بالرخص الالزامية والخاصة بالاستثمارات المنجزة بترابه بما في ذلك الشخص المتعلقة بتشغيل الإطارات الإدارية والتكنولوجية العليا حسب اختيار المستثمرين وبدون اعتبار جنسيتهم.

2. ويبقى هذا الاتفاق نافذ المفعول لمدة خمسة عشرة سنة ويصل نافذ المفعول بعد ذلك اثني عشرة شهراً ابتداء من تاريخ إشعار أي طرف متعاقد كتابياً الطرف المتعاقد الآخر بقراره في إنهاءه.

3. بالنسبة للاستثمارات التي تم إنجازها قبل التاريخ الذي يكون فيه الإشعار الكتابي بانهاء هذا الاتفاق تبقى أحكام الفصول من 1 إلى 12 سارية المفعول لمدة خمسة عشرة سنة أخرى ابتداء من تاريخ الإشعار المنصوص عليه بالفقرة (2) من هذا الفصل.

حرر بـ تونس في 4 أكتوبر 2001،

في نسختين أصليتين باللغات الفنلندية والعربية والإنجليزية، وكل النصوص نفسها نفس قوة الاعتماد، على أنه في حالة اختلاف في التفسير يتم اعتماد النص باللغة الإنكليزية.

عـن
حكومة الجمهورية التونسية

عـن
حكومة الجمهورية الفنلندية

5. تتخذ هيئة التحكيم قراراتها بأغلبية الأصوات وتقوم بتحديد الإجراءات الخاصة بها. تتخذ هيئة التحكيم قراراتها وفقاً لهذا الاتفاق والأحكام الجاري بها العمل ومبادئ القانون الدولي، تكون قرارات الهيئة نهائية وملزمة للطرفين المتعاقدين.

6. يتحمل الطرفان المتعاقدان بالتساوي مصاريف الهيئة بما في ذلك مكافآت أعضائها على أنه يمكن للبيئة أن تتحمل أحد الطرفين المتعاقدين بقسط أكبر من المصاريف.

الفصل 11 تطبيق أحكام أخرى

عندما تتضمن أحكام قانون أي طرف متعاقد أو التزامات القانون الدولي القائمة حالياً بين الطرفين المتعاقدين أو التي سيتم وضعها مستقبلاً بالإضافة إلى هذا الاتفاق أحكام عامة أو خاصة تمنح معاملة أكثر أفضليّة من المعاملة الممنوحة وفقاً لهذا الاتفاق للاستثمارات المنجزة من قبل مستثمرى الطرف المتقاعد الآخر فإن تلك الأحكام تفوق هذا الاتفاق.

الفصل 12 تطبيق الاتفاق

ينطبق هذا الاتفاق على الاستثمارات المكونة أو المكتسبة بعد اليوم الأول من شهر جانفي 1957 والموجدة عند دخول الاتفاق حيز التنفيذ على أنه لا ينطبق على أي نزاع قائم متعلق باستثمار أو أي مطالبات متعلقة باستثمار والتي تم تسويتها قبل دخوله حيز التنفيذ.

الفصل 13 أحكام ختامية

1. يدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ اليوم الثلثين بعد اليوم الذي أشعر فيه كل طرف متعاقد الطرف المتعاقد الآخر بإتمام الإجراءات الدستورية الازمة لدخوله حيز التنفيذ.

3. إذا عرض المستثمر النزاع على المحكمة المختصة للطرف المتعاقد العضيف أو على التحكيم الدولي المنصوص عليهما بالفقرة (2) من هذا الفصل يكون الاختيار نهائيا.

4. لا يمكن لأي من الطرفين المتعاقدين طرف في النزاع رفع دعوى معارضة في أي مرحلة من الإجراءات التحكيمية أو من تنفيذ القرارات التحكيمية على أساس أن المستثمر الطرف الآخر في النزاع قد تحصل بموجب ضمان على تعويض لجزء أو لكل الخسائر.

5. تكون القرارات نهائية وملزمة بالنسبة لطرف في النزاع ويجب تنفيذها وفقا للشريعة الوطنية.

الفصل 10 النزاعات بين الطرفين المتعاقدين

1. يقع بقدر الإمكان تسوية أي نزاع ينشأ بين الطرفين المتعاقدين والمتصل بتطبيق أو تفسير هذا الاتفاق خلال ستة أشهر ابتداء من تاريخ طلب المفاوضات من قبل أي من الطرفين المتعاقدين.

2. وإذا تعذر تسوية النزاع خلال ستة أشهر ابتداء من تاريخ طلب المفاوضات من قبل أي من الطرفين المتعاقدين يمكن لأي طرف متعاقد بواسطة إشعار كتابي للطرف المتعاقد الآخر عرض المسألة على التحكيم طبقاً لهذا الفصل.

3. تشكل هيئة تحكيم بالنسبة لكل حالة خاصة، ويعين كل طرف متعاقد عضواً ويختار العضوان أحد رعايا بلد ثالث لتعيينه من قبل الطرفين المتعاقدين رئيساً للهيئة، ويتم تعيين العضوين خلال شهرين والرئيس خلال أربعة أشهر ابتداء من تاريخ تلقي الإشعار الكتابي المشار إليه بالفقرة (2) من هذا الفصل.

4. إذا لم يتم القيام بالتعيينات اللازمة خلال الأجال المنصوص عليها بالفقرة (3) من هذا الفصل وفي غياب اتفاق آخر يمكن لأي طرف متعاقد دعوة رئيس محكمة العدل الدولية للقيام بالتعيينات اللازمة، وإذا كان الرئيس من رعايا طرف متعاقد أو تعذر عليه القيام بالمهمة المذكورة يدعى نائب الرئيس الذي يليه مباشرة في الرتبة والذي ليس هو من رعايا أي طرف متعاقد ولم يتمتعذر عليه القيام بالمهمة المذكورة للقيام بالتعيينات اللازمة.

الفصل 8

طريق مدخل

إذا قام طرف متعاقد أو الوكالة التي عينها بدفعوات إلى مستثمره بموجب ضمان ضد المخاطر غير التجارية متعلق باستثمار منجز على تراب الطرف المتعاقد الآخر فإن الطرف المضييف يعترف سواء بمقتضى القانون أو وفقاً لعقد قانوني بإحالة لفائدة الطرف المتعاقد الأول بكل الحقوق والمطالبات الناتجة عن ذلك الاستثمار ويعترف بحق الطرف المتعاقد الأول أو الوكالة التي عينها بممارسة تلك الحقوق وبتنفيذ تكل المطالبات بمقتضى حلول المحل وبنفس القدر الذي يحقق للمستثمر الأصلي:

الفصل ٩

١٠. يقع تسوية أي نزاع قانوني حالما ينشأ بين المترف متعاقد ومستثمر الطرف المتعاقد الآخر بخصوص استثمار وديا بين طرفين في النزاع.

2. وإذا تعذر تسوية النزاع خلال ستة (6) أشهر ابتداء من تاريخ رفعه كتابياً يمكن عرضه باختيار المستمر على :

أ. محاكم الطرف المتعاقد الذي أنجز الاستثمار في ترابه ذات الأختصاص.

بـ. أو التحكيم لدى المركز الدولي لتسوية النزاعات المتعلقة بالاستثمارات الذي أنشأ بموجب اتفاقية تسوية النزاعات المتعلقة بالاستثمارات بين دول ورعايا دعماً، آخر، والمعففة عنه التقادم، بتاريخ 18 مارس، 1965.

جـ. أو هيئة تحكيم خاصة ما لم يتحقق طرفا النزاع على غير ذلك، يتم تكوينها طبقا لقواعد التحكيم للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي.

يُوافق طرف النزاع نهائياً على أن كل النزاعات المتعلقة بالاستثمارات تُعرض على المحاكم أو هيئة التحكيم أو الإجراءات التحكيمية.

الفصل 6 جريدة التحويل

1. يضمن كل طرف متعاقد لمستثمرى الطرف المتعاقد الآخر حرية تحويل الدفوغات المتعلقة باستثمار بواسطة عملة قابلة للتحويل، وتشمل هذه الدفوغات بالخصوص وبدون الحصر :

- أ. المبالغ الأصلية والإضافية للمحافظة أو لتنمية أو لترفيع في الاستثمار،
 - ب. العائدات؛
 - ج. المحسول الكلى أو الجزئي لبيع استثمار أو تصرفاته بما في ذلك بيع الأسهم،
 - د. المبالغ اللازمة لدفع المصارييف الناتجة عن عملية الاستثمار مثل سداد القروض أو دفع الاتنوات أو مصارييف التصرف أو مصارييف السيراءت أو مصارييف مماثلة أخرى.
 - هـ. التعويضات المدفوعة وفقاً للالفصلين 4 و 5.
 - و. مبلغ أقصى من مكاسب وأجور الموظفين الذين يتم انتدابهم من الخارج والعاملين في إطار استثمار مسموح به وفقاً للقوانين والتراتيب الجاري بها العمل لدى الطرف المضيف.
2. ويضمن الطرفان المتعاقدان بالإضافة إلى ذلك أن التحويلات المشار إليها بالفقرة 1 من هذا الفصل تتجزء بدون أي قيد أو تأخير وبعملة قابلة للتحويل وبسعر الصرف السائد في السوق والمطبق في تاريخ التحويل بالنسبة للمعاملات بالحاضر بعملة التحويل، ويجب أن ينجذب التحويل فعلياً وفوراً.

الفصل 7 استثناءات

لا تغير أحكام هذا الاتفاق على أنه يلزم طرف متعاقد على أن يسحب على المستثمرين التابعين للطرف المتعاقد الآخر ميزة أي معاملة أو تفضيل أو امتياز ينشأ بموجب :

- أ. عن ما هو قائم أو سيقوم مستقبلاً من منطقة تجارية حرة أو اتحاد جمركي أو سوق مشتركة أو اتفاق جهوي يتعلق بسوق الشغل أو أي اتفاق اقتصادي جهوي الذي يكون أو يمكن أن يكون أحد الطرفين المتعاقدين طرفاً فيه.

الفصل 4 تعويض الخسائر

يمنحوا مستثمر و طرف متعاقد الذين تعرضت استثماراتهم المنجزة في تراب الطرف المتعاقد الآخر إلى خسائر ناتجة عن حرب أو نزاعات مسلحة أو ثورة أو حالة طوارئ أو عصيان أو تمرد أو شغب معاملة من قبل الطرف المضيف لا تقل أفضليّة عن المعاملة الممنوحة لمستثمر هذا الطرف المضيف أو لمستثمر الدولة الأكثر رعاية على أن تمنح المعاملة الأكثر أفضليّة بالنسبة للمستثمر وذلك فيما يخص التعويض أو جبر الضرر أو تسوية أخرى.

مادة 5 الانتزاع

1. لا يمكن انتزاع أو تأمين استثمارات مستثمر طرف متعاقد المنجزة في تراب الطرف المتعاقد الآخر أو إخضاعها لأية إجراءات أخرى بصفة مباشرة أو غير مباشرة نهَا نتيجة مشابهة للانتزاع أو التأمين (وال المشار إليهما فيما بعد بالانتزاع) إلا لغرض المصلحة العامة و على أساس غير تميّز وطبقاً للإجراءات المنصوص عليها بالقانون و مقابل تعويض عاجل و منصف وفعلي.

2. يكون التعويض معدلاً لنقيمة انسوقية العادلة للاستثمار الذي تسم انتزاعه مباشرة قبل أن يتم الانتزاع أو إعلانه للعموم ليهما أسبق.

3. يجب أن يدفع التعويض وأن يكون قابلاً للتحويل بدون تأخير إلى تراب الطرف المتعاقد الآخر الذي يتبعه إليه المطالب أو إلى أي بلد آخر يتم الاتفاق عليه بين المطالب والسلطة التي قامت بالانتزاع لطرف متعاقد ويتضمن تعويضاً عادلاً لأي تأخير في الدفع تسبب فيه الطرف المتعاقد.

الفصل 2 تشحيم وحماية الاستثمارات

1. يشجع كل طرف متعاقد الاستثمار المنجزة في ترابه من قبل مستثمرى الطرف المتعاقد الآخر ويقبل تلك الاستثمارات طبقاً لقوانينه وتراتيبه.
2. يضمن كل طرف متعاقد معاملة عادلة ومنصفة للاستثمارات المنجزة من قبل مستثمرى الطرف المتعاقد الآخر ولا يمكن له الإضرار بواسطة إجراءات غير معقولة أو تمييزية بنشاط هؤلاء المستثمرين أو إدارة تلك الاستثمارات أو المحافظة عليها أو الانفصال عنها أو استعمالها أو إحالتها من قبل هؤلاء المستثمرين. وينسح كل طرف متعاقد تلك الاستثمارات حماية وأمن تأمين.
3. يقوم كل طرف متعاقد بنشر أو بوجه آخر توفير للعموم القوانين والترتيبات التي يمكن أن تمس بالاستثمارات المنجزة من قبل مستثمرى طرف متعاقد في تراب الطرف المتعاقد الآخر.

الفصل 3 معاملة الاستثمار

1. يمنح كل طرف متعاقد الاستثمار المنجزة في ترابه من قبل مستثمرى الطرف المتعاقد الآخر وعائدات تلك الاستثمارات معاملة عادلة ومنصفة ولا يمكن أن تكون هذه المعاملة في أي حال أقل أفضلية من المعاملة الممنوحة لمستثمره أو لمستثمرى الدولة الأكثر رعاية، على أن تمنع المعاملة الأكثر أفضلية بالنسبة لمستثمر.
2. يمنح كل طرف متعاقد مستثمرى الطرف المتعاقد الآخر فيما يخص إدارة الاستثمارات وعائداتها أو الحفاظ عليها أو استعمالها أو الانفصال عنها أو إحالتها معاملة عادلة ومنصفة ولا يمكن أن تكون هذه المعاملة في أي حال أقل أفضلية من المعاملة الممنوحة لمستثمره أو لمستثمرى الدولة الأكثر رعاية، على أن تمنع المعاملة الأكثر أفضلية بالنسبة لمستثمر.

- أ. الأموال المنقوله والعقارات وكذلك أي حقوق عينية أخرى كالضمادات والرهون العقارية والرهون والامتيازات وحق الانتفاع.
- ب. الأسهم والسنادات وأي أصناف أخرى للمساهمة في شركات.
- ج. ديون أو أي حق ناتج عن خدمات لها قيمة إقتصادية.
- د. حقوق الملكية الفكرية والصناعية مثل حقوق التأليف والبراءات والتصاميم الصناعية والعلامات التجارية والمهارات والشهرة التجارية.
- هـ. أي حق منح بموجب القانون أو عقد بما في ذلك اللزمات المتعلقة بالبحث عن الموارد الطبيعية وتمييذها واستخراجها واستغلالها.

2 . تطلق عبارة "مستمر" على :

- أ. أي شخص طبيعي حامل جنسية طرف متعاقد طبقا لتشريعه.
- ب. أي شخص معنوي كشركة أو مؤسسة أو جمعية أو أي كيان قانوني منظم طبقا لقوانين وتراتيب طرف متعاقد.

3. تطلق عبارة "العائدات" على المبالغ المتولدة عن استثمار وتشمل خاصة وبدون حصر الأرباح وأرباح الأسهم والفائدة والزائد في القيمة والاتساعات ومكافآت أخرى. وتتفق العائدات التي تم إعادة استثمارها طبقا لقوانين وتراتيب الطرف المتعاقد الذي أنجز الاستثمار في قرابة بنفس المعاملة التي يتفق بها الاستثمار الأصلي.

4 . تطلق عبارة "تراب" على المنطقة الترابية والمياه الداخلية والمياه الإقليمية التابعة لطرف متعاقد والمجال الجوي الذي فوقها وكذلك المناطق البحرية التي تتدلى ما وراء المياه الإقليمية والتي يمارس عليها طرف متعاقد حقوق سيادة أو ولاية وفقا للقانون الدولي.

[ARABIC TEXT — TEXTE ARABE]

اتفاق

بين حكومة الجمهورية الفنلندية
وحكومة الجمهورية التونسية

يتعلق بتشجيع وحماية الاستثمارات

إن حكومة الجمهورية الفنلندية وحكومة الجمهورية التونسية والمدار إليهما فيما
بعد "بالطرفين المتعاقدين"،

رغبة منها في تعزيز العلاقات الاقتصادية وتثبيت التعاون لغرض منفعة كلا
البلدين.

ورغبة منها في خلق والحفاظ على ظروف ملائمة للاستثمارات المنجزة من قبل
مستثمر طرف متعاقد في تراب الطرف المتعاقد الآخر،

واعترافاً منها بأن تشجيع وحماية تلك الاستثمارات من شأنه أن يساهم في دفع
المبادرات الاستثمارية،

فقد اتفقنا على ما يلي :

الفصل الأول تعريف

حسب مفهوم هذا الاتفاق :

1. تطلق عبارة "استثمار" على جميع أصناف الأصول المكونة أو المكتسبة من
قبل مستثمر طرف متعاقد في تراب الطرف المتعاقد الآخر (الطرف المضيف)
وفقاً لقوانين وتراتيب هذا الطرف المتعاقد الآخر، وتشمل خاصة وبدون حصر :

[ENGLISH TEXT — TEXTE ANGLAIS]

AGREEMENT BETWEEN THE GOVERNMENT OF THE REPUBLIC OF FINLAND AND THE GOVERNMENT OF THE REPUBLIC OF TUNISIA ON THE PROMOTION AND PROTECTION OF INVESTMENTS

The Government of the Republic of Finland and the Government of the Republic of Tunisia, hereinafter referred to as the "Contracting Parties",

Desiring to strengthen the economic relations and intensify cooperation to the mutual benefit of both countries,

Desiring to create and maintain favourable conditions for investments by investors of one Contracting Party in the territory of the other Contracting Party,

Recognizing that the promotion and protection of such investments will contribute to stimulate investment initiatives,

Have agreed as follows:

Article I. Definitions

For the purpose of this Agreement:

(1) The term "Investment" means every kind of asset established or acquired by an investor of one Contracting Party in the territory of the other Contracting Party (host Party) in accordance with the laws and regulations of the latter Contracting Party including, in particular, though not exclusively:

- (a) movable and immovable property as well as any other rights in rem, such as leases, mortgages, liens, pledges and usufructs;
- (b) shares, stocks, debentures and any other kind of participation in companies;
- (c) claims to money or to any right to performance having an economic value;
- (d) intellectual and industrial property rights, such as copyrights, patents, industrial designs, trade marks, trade names, know-how and goodwill;
- (e) any right conferred by law or under contract, including concessions to search for, cultivate, extract or exploit natural resources.

(2) The term "Investor" means:

- (a) any natural person who is a national of the Contracting Party in accordance with its legislation;
- (b) any legal person such as a company, corporation, association or other legal entity organized under the laws and regulations of the Contracting Party.

(3) The term "Returns" means the amounts yielded by an investment and in particular, though not exclusively, includes profits, dividends, interest, capital gains, royalties and other fees. Reinvested returns in conformity with the laws and regulations of the contracting party in the territory of which the investment was realised shall enjoy the same treatment as the original investment.

(4) The term "Territory" means the land territory, internal waters and territorial sea of the Contracting Party and the airspace above them, as well as the maritime zones beyond the territorial sea over which the Contracting Party exercises sovereign rights or jurisdiction in accordance with international law.

Article 2. Promotion and Protection of Investments

(1) Each Contracting Party shall promote in its territory investments by investors of the other Contracting Party and shall admit such investments in accordance with its laws and regulations.

(2) Each Contracting Party shall ensure fair and equitable treatment of the investments of investors of the other Contracting Party and shall not impair by unreasonable or discriminatory measures the operation, management, maintenance, use, enjoyment or disposal thereof by those investors. Each Contracting Party shall accord to such investments full security and protection.

(3) Each Contracting Party shall publish, or otherwise make publicly available, its laws and regulations which may affect the investments of investors of one Contracting Party in the territory of the other Contracting Party.

Article 3. Treatment of Investments

(1) Each Contracting Party shall in its territory accord investments by investors of the other Contracting Party and returns on these investments fair and equitable treatment which in no case shall be less favourable than that accorded to its own investors or investors of the most favoured nation, whichever is the more favourable to the investor.

(2) Each Contracting Party shall in its territory accord investors of the other Contracting Party, as regards the management, maintenance, use, enjoyment or disposal of their investments and returns, fair and equitable treatment which in no case shall be less favourable than that which it accords to its own investors or to investors of the most favoured nation, whichever is the more favourable to the investor.

Article 4. Compensation for Losses

Investors of one Contracting Party whose investments in the territory of the other Contracting Party suffer losses owing to war, armed conflict, revolution, state of national emergency, revolt, insurrection or riot shall be accorded by the host Party treatment, as regards restitution, compensation or other settlement, no less favourable than that which the host Party accords to its own investors or investors of the most favoured nation, whichever is the more favourable to the investor.

Article 5. Expropriation

(1) Investments by investors of a Contracting Party in the territory of the other Contracting Party shall not be expropriated, nationalised or subjected to any other measures, direct or indirect, having effect equivalent to expropriation or nationalisation (hereinafter

referred to as "expropriation") except for a public interest, on a non-discriminatory basis, under due process of law and against prompt, adequate and effective compensation.

(2) Such compensation shall amount to the fair market value of the expropriated investment at the time immediately before the expropriation was taken or became public knowledge, whichever is earlier.

(3) The compensation shall be paid and made transferable without delay to the territory of other Contracting Party of the claimants or any other country agreed upon by the claimants and the expropriating authority of the Contracting Party and include a fair compensation for any delay in payment caused by the Contracting Party.

Article 6. Free Transfer

(1) Each Contracting Party shall ensure to investors of the other Contracting Party the free transfer of payments in connection with an investment in convertible currencies. Such payments shall include in particular, though not exclusively:

(a) the principal and additional amounts to maintain, develop or increase the investment;

(b) returns;

(c) proceeds obtained from the total or partial sale or disposal of an investment, including the sale of shares;

(d) the amounts required for payment of expenses which arise from the operation of the investment, such as loans repayments, payment of royalties, management fees, licence fees or other similar expenses;

(e) compensation payable pursuant to Articles 4 and 5;

(f) payments arising out of the settlement of a dispute;

(g) maximum amount of earnings and other remuneration of personnel engaged from abroad working in connection with an investment permitted by the prevailing laws and regulations of the host party.

(2) The Contracting Parties shall further ensure that transfers referred to in paragraph 1 of this Article shall be made without any restriction or delay, in a freely convertible currency and at the prevailing market rate of exchange applicable on the date of transfer with respect to spot transactions in the currency to be transferred and shall be effectively realisable and immediately transferable.

Article 7. Exceptions

The provisions of this Agreement shall not be construed so as to oblige one Contracting Party to extend to the investors of the other Contracting Party the benefit of any treatment, preference or privilege by virtue of:

(a) any existing or future free trade area, customs union, common market or regional labour market agreement or other economic regional agreement to which one of the Contracting Parties is or may become a party,

- (b) any international agreement or arrangement relating wholly or mainly to taxation, or
- (c) any multilateral convention or treaty relating wholly or mainly to investments.

Article 8. Subrogation

If a Contracting Party or its designated agency makes a payment to its own investor under a guarantee against non-commercial risks it has accorded in respect of an investment in the territory of the other Contracting Party, the host Contracting Party shall recognise the assignment, whether under the law or pursuant to a legal transaction to the first Contracting Party of all the rights and claims resulting from such an investment, and shall recognise that the first Contracting Party or its designated agency is entitled to exercise such rights and enforce such claims by virtue of subrogation, to the same extent as the original investor.

Article 9. Disputes between an Investor and the host Party

(1) Any legal dispute arising directly out of an investment between one Contracting Party and an investor of the other Contracting Party should be settled amicably between the two parties concerned.

(2) If the dispute has not been settled within six (6) months, from the date at which it was raised in writing, the dispute may, at the choice of the investor, be submitted:

(a) to the competent courts of the Contracting Party in whose territory the investment is made;

(b) or to arbitration by the International Centre for the Settlement of Investment Disputes (ICSID), established by the Convention on the Settlement of Investment Disputes between States and Nationals of other States, opened for signature at Washington on 18 March 1965;

(c) or an ad-hoc arbitration tribunal, which unless otherwise agreed upon by the parties to the dispute, is to be established under the Arbitration Rules of the United Nations Commission on International Trade Law (UNCITRAL).

Both Contracting Parties give their irrevocable consent in respect of the fact that all disputes relating to investments are submitted to the above mentioned court, tribunal or alternative arbitration procedures.

(3) If the investor submits the dispute to the competent court of the host Contracting Party or to international arbitration mentioned in paragraph 2 of this Article, the choice shall be final.

(4) Neither of the Contracting Parties, which is a party to a dispute, can raise an objection, at any phase of the arbitration procedure or of the execution of an arbitration sentence, on account of the fact that the investor, which is the opposing party of the dispute, had received an indemnification covering a part or the whole of its losses by virtue of an insurance.

(5) The award shall be final and binding for the parties to the dispute and shall be executed according to national law.

Article 10. Disputes between Contracting Parties

(1) Any dispute arising between the Contracting Parties concerning the application or interpretation of this Agreement shall, if possible, be settled within six months from the date at which either Contracting Party requested negotiations.

(2) If such a dispute cannot thus be settled within six months from the date at which either Contracting Party requested negotiations, either Contracting Party may by written notice to the other Contracting Party submit the matter to arbitration under this Article.

(3) The arbitration tribunal shall be constituted for each individual case. Each Contracting Party shall appoint one member. These two members shall then agree upon a national of a third state, to be appointed by the Contracting Parties to their Chairman. The members shall be appointed within two months and the Chairman within four months from the date of the receipt of the written notice under paragraph (2) of this Article.

(4) If the time limits referred to in paragraph (3) of this Article have not been complied with, either Contracting Party may, in the absence of any other agreement, invite the President of the International Court of Justice to make the necessary appointments. If the President is a national of a Contracting Party or is otherwise prevented from discharging this task, the most senior deputy of the President who is not a national of either Contracting Party and who is not otherwise prevented from discharging this task shall make the appointments.

(5) The arbitration tribunal shall take its decisions by a majority of votes and determine its own procedures. The tribunal shall decide the dispute in accordance with this Agreement and applicable rules and principles of international law. The arbitral award shall be final and binding upon the Contracting Parties.

(6) The expenses of the tribunal, including the remuneration of its members, shall be borne in equal shares by the Contracting Parties. The tribunal may, however, at its discretion direct that a higher proportion of the costs shall be borne by one of the Contracting Parties.

Article 11. Application of other Rules

If the provisions of law of either Contracting Party or obligations under international law existing at present or established hereafter between the Contracting Parties in addition to this Agreement contain a regulation, whether general or specific, entitling investments made by investors of the other Contracting Party to a treatment more favourable than is provided for by this Agreement, such provisions shall prevail over this Agreement.

Article 12. Scope of the Agreement

This Agreement shall apply to all investments established or acquired after the 1st day of January 1957 and existing at its entry into force, but shall not apply to any dispute concerning an investment which arose, or any claim concerning an investment which was settled before its entry into force.

Article 13. Final Clauses

(1) This Agreement shall enter into force on the thirtieth day after the day on which the Contracting Parties have notified each other that their constitutional requirements for the entry into force of this Agreement have been fulfilled.

(2) This Agreement shall remain in force for a period of fifteen years. Thereafter it shall remain in force for twelve months from the date on which either Contracting Party has in writing notified the other Contracting Party of its decision to terminate this Agreement.

(3) In respect to investments made prior to the date when the notice of termination of this Agreement becomes effective, the provisions of Articles 1 to 12 remain in force for a further period of fifteen years from the date of notification referred to in paragraph (2) of this Article.

Done at Tunis on the 4th of October 2001 in duplicate in the Finnish, Arabic and English languages, all texts being equally authentic. However, in case of any divergency of interpretation, the English text shall prevail.

For the Government of the Republic of Finland:

KIMMO SASI

For the Government of the Republic of Tunisia:

FETHI MERDASSI

APPENDIX TO THE AGREEMENT BETWEEN THE GOVERNMENT OF THE REPUBLIC OF FINLAND AND THE GOVERNMENT OF THE REPUBLIC OF TUNISIA ON THE PROMOTION AND PROTECTION OF INVESTMENTS

On the signing of the Agreement between the Government of the Republic of Finland and the Government of the Republic of Tunisia on the Promotion and Protection of Investments, the undersigned representatives have, in addition, agreed on the following provisions, which shall constitute an integral part of the Agreement:

(1) With reference to Article 2

Each Contracting Party shall endeavour not to impose mandatory measures on investments by investors of the other Contracting Party concerning purchase of materials, means of production, operation, transport, marketing of its products or similar orders having unreasonable or discriminatory effects.

(2) Subject to the laws and regulations relating to the entry and sojourn or employment of non-nationals, each Contracting Party shall:

-- give sympathetic consideration to application for necessary permits in connection with investments in its territory, including authorisations for engaging top managerial and technical personnel of their choice, regardless of nationality,

-- permit, from time to time, natural persons of the other Contracting Party and other personnel employed in connection with the investment by an investor of the other Contracting Party to enter and remain in its territory for the purpose of engaging in activities connected with investments, as well as members of their families.

Done at Tunis on the 4th of October 2001 in duplicate in the Finnish, Arabic and English languages, all texts being equally authentic. However, in case of any divergency of interpretation, the English text shall prevail.

For the Government of the Republic of Finland:

For the Government of the Republic of Tunisia:

[FINNISH TEXT — TEXTE FINNOIS]

SOPIMUS

SUOMEN TASAVALLAN HALLITUKSEN JA TUNISIAN TASAVALLAN HALLITUKSEN VÄLILLÄ SJOITUSTEN EDISTÄMISESTÄ JA SUOJAAMISESTA

Suomen tasavallan hallitus ja Tunisian tasavallan hallitus, jäljempänä sopimuspuolet, jotka haluavat vahvistaa taloudellisia suhteita ja tehostaa yhteistyötä molempien maiden yhteisen edun mukaisesti, haluavat luoda ja säilyttää suotuisat olosuhteet sopimuspuolen sijoittajien sijoituksille, jotka ovat toisen sopimuspuolen alueella, ovat tietoisia siitä, että sellaisten sijoitusten edistäminen ja suojaaminen kannustaa taloudellisia aloitteita, ovat sopineet seuraavasta:

1 artikla

Määritelmät

Tässä sopimuksessa:

1. "Sijoitus" tarkoittaa kaikenlaista varallisuutta, jonka sopimuspuolen sijoittaja on perustanut tai hankkinut toisen sopimuspuolen (isäntäsopimuspuoli) alueella tämän sopimuspuolen lakiens ja määräysten mukaisesti, mukaan luettuna erityisesti, ei kuitenkaan yksinomaan:
 - a) irtain ja kiinteä omaisuus sekä muut esineoikeudet, kuten vuokraoikeudet, kiinnitykset, pantti- ja pidätysoikeudet ja nautintaoikeudet;
 - b) osakkeet, joukkovelkakirjat ja kaikenlaiset muut osuudet yrityksestä;
 - c) vaateet rahaan tai oikeudet suoritteisiin, joilla on taloudellista arvoa;
 - d) henkiseen ja teolliseen omaisuuteen kohdistuvat oikeudet, kuten tekijänoikeudet, patentit, teolliset mallioikeudet, tavaramerkit, toiminimet, tietotaito ja goodwill-arvo;
 - e) lakiin tai sopimukseen perustuvat oikeudet, mukaan luettuna oikeudet etsiä, ottaa käyttöön, louhia tai hyödyntää luonnonvaroja.

2. "Sijoittaja" tarkoittaa:
 - a) luonnollista henkilöä, joka on sopimuspuolen kansalainen tämän sopimuspuolen lainsäädännön mukaisesti;
 - b) oikeushenkilöä, esimerkiksi yhtiötä, yhtymää, yhdistystä tai muuta oikeudellista kokonaisuutta, joka on perustettu sopimuspuolen lakiens ja määräysten mukaisesti.
3. "Tuotto" tarkoittaa sijoitukseen tuottamia rahamääriä ja siihen sisältyy erityisesti, ei kuitenkaan yksinomaan voitto, osingot, korot, omaisuuden luovutusvoitto, rojaltit ja muut palkkiot. Tuottoa, joka on sijoitettu uudelleen sen sopimuspuolen alueen lakiens ja määräysten mukaisesti, jonka alueella sijoitus on tehty, kohdellaan samalla tavalla kuin alkuperäistä sijoitusta.
4. "Alue" tarkoittaa maa-alueita, sisäisiä aluevesiä ja aluemerta sekä näiden yläpuolella olevaa ilmatilaata, sekä aluemerien ulkopuolella olevia merivöhökkeitä, joihin nähden sopimuspuolella on täysivaltaiset oikeudet tai lainkäytövalta kansainvälisen oikeuden mukaisesti.

2 artikla

Sijoitusten edistäminen ja suojaaminen

1. Kumpikin sopimuspuoli edistää alueellaan toisen sopimuspuolen sijoittajan sijoitukset ja sellaiset sijoitukset lakiensa ja määräystensä mukaisesti.
2. Kumpikin sopimuspuoli varmistaa toisen sopimuspuolen sijoittajan sijoitukseille oikeudenmukaisen kohtelun eikä haittaa kohtuuttomina tai syrjivin toimenpitein näiden sijoittajien sijoitusten toimintaa, ylläpitoa, käyttöä, hyödyntämistä tai myymistä. Kumpikin sopimuspuoli myöntää tällaisille sijoitukseille täysimääräisen turvan ja suojan.
3. Kumpikin sopimuspuoli julkaisee tai pitää muuten julkisesti saatavilla lakin ja määräyksensä, jotka voivat vaikuttaa sopimuspuolen sijoittajien toisen sopimuspuolen alueella oleviin sijoituksiin.

3 artikla

Sijoitusten kohtelu

1. Kumpikin sopimuspuoli myöntää alueellaan toisen sopimuspuolen sijoittajien sijoituksille ja näiden sijoitusten tuotolle oikeudenmukaisen kohtelun, joka on kaikissa tapauksissa vähintään yhtä edullinen kuin sen omille sijoittajille tai suosituimmozasemassa olevien maiden sijoittajille myönnettävä kohtelu, sen mukaan kumpi niistä on sijoittajalle edullisempi.
2. Kumpikin sopimuspuoli myöntää alueellaan toisen sopimuspuolen sijoittajille heidän sijoitustensa ja niiden tuoton hoidon, ylläpidon, käytön, hyödyntämisen tai myynnin osalta oikeudenmukaisen kohtelun, joka on kaikissa tapauksissa vähintään yhtä edullinen kuin sen omille sijoittajille tai suosituimmozasemassa olevien maiden sijoittajille myönnettävä kohtelu, sen mukaan kumpi niistä on sijoittajalle edullisempi.

4 artikla

Menetysten korvaaminen

Sopimuspuolen sijoittajille, joiden toisen sopimuspuolen alueella oleville sijoituksille aiheutuu menetyksiä sodan, aseellisen selkauksen, vallankumouksen, kansallisen häätilan, kansannousun, kapinan tai mellakan vuoksi, isäntäsopimuspuoli myöntää edunpalautuksen, korvauksen tai muun järjestelyn osalta kohtelun, joka on vähintään yhtä edullinen kuin kohtelu, jonka se myöntää omille sijoittajilleen tai suosituimmozasemassa olevan maan sijoittajille, sen mukaan kumpi niistä on sijoittajalle edullisempi.

5 artikla

Pakkolunastus

1. Sopimuspuolen sijoittajan toisen sopimuspuolen alueella olevia sijoituksia ei pakkolunasteta tai kansallisteta eikä niihin kohdisteta muita suoria tai väillisiä toimenpiteitä, joilla on pakkolunastusta tai kansallistamista vastaava vaikutus (jäljempänä "pakkolunastus"), ellei sitä tehdä yleisen edun vuoksi, ketään syrjimättä, oikeudenmukaista

menettelyä noudattaen ja maksamalla siitä
välitön, riittävä ja tosiatiallinen korvaus.

2. Korvausmäärä vastaa pakkolunastetun
sijoituksen kohtuullista markkina-arvoa,
joka sillä oli väliittömästi ennen pakkolunastuksen
suorittamista tai ennen kuin pakkolunastus
tuli yleiseen tietoon, sen mukaan
kumpi ajankohdista on aikaisempi.

3. Korvaus maksetaan viipymättä ja sen
tulee olla viipymättä siirrettävissä korvaussaajia
edustavan toisen sopimuspuolen
alueelle tai muuhun korvaussaajien ja
pakkolunastuksen suorittavan sopimuspuolen
viranomaisen sopimaan maahan, ja siihen
tulee sisältyä oikeudenmukainen korvaus sopimuspuolen
mahdollisesti aiheuttamasta
maksun viivästyksestä.

6 artikla

Vapaat siirrot

1. Kumpikin sopimuspuoli takaa toisen
sopimuspuolen sijoittajille oikeuden siirtää
vapaasti sijoituksiinsa liittyviä maksuja vahdettavassa
valuutassa. Tällaisia maksuja ovat
erityisesti, ei kuitenkaan yksinomaan:
 - a) peruspääoma sekä sijoituksen ylläpitämiseen,
kehittämiseen ja kasvattamiseen tarkoitettut
lisäsummat;
 - b) tuotto;
 - c) kokonaan tai osittain tapahtuvasta sijoituksen
myynnistä tai luovuttamisesta saadut
tulot, mukaan luettuna osakkeiden myynnistä
saadut tulot;
 - d) sijoituksen hoitamisesta aiheutuvien kulujen
maksamiseen vaaditut rahasummat, kuten
lainojen takaisinmaksut, rojaltit, hallinnointikorvaukset,
lisenssimaksut tai muut
vastaavat kulut;
 - e) tämän sopimuksen 4 ja 5 artiklan
mukaisesti maksettavat korvaukset;
 - f) riitojen ratkaisusta johtuvat maksut;
 - g) isäntäsopimuspuolen voimassaolevien
lakien ja määräysten mukaisesti suurimmat
sallitut, ulkomailta palkatun ja sijoituksen
yhteydessä työskentelevän henkilökunnan ansiotulot
ja muut palkkiot.
2. Sopimuspuolet varmistavat edelleen, että
tämän artiklan 1 kappaleessa tarkoitettut siirrot

tehdään rajoituksetta tai viipymättä, vapaasti vaihdettavassa valuutassa ja siirtopäivänä vallitsevan, siirrettävässä valuutassa tapahtuvaan avistakauppaan sovellettavan markkinakurssin mukaisesti, ja että ne ovat tosiasiallisesti realisoitavissa ja välittömästi siirtettävissä.

7 artikla

Poikkeukset

Tämän sopimusten määräysten ei katsota velvoittavan sopimuspuolta ulottamaan toisen sopimuspuolen sijoittajiin kohtelua, etua tai erivapautta, joka perustuu:

- a) olemassaolevaan tai tulevaan vapaakauppaluueeseen, tulliliittoon, yhteismarkkinaluueeseen tai alueelliseen työmarkkinasopimukseen tai muuhun alueelliseen taloussopimukseen, jonka osapuolena toinen sopimuspuolista on tai jonka osapuoleksi se voi tulla;
- b) täysin tai pääasiassa verotusta koskevaan kansainväliseen sopimukseen tai järjestelyyn; tai
- c) täysin tai pääasiassa sijoituksia koskevaan monenväliseen yleissopimukseen tai sopimukseen.

8 artikla

Sijaantulo

Jos sopimuspuoli tai sen edustajaksi määritty taho suorittaa maksun sellaisen sen myöntämän takuun perusteella, joka on annettu toisen sopimuspuolen alueella olevan sijoituksen osalta muiden kuin kaupallisten riskien varalta, isäntäsopimuspuoli tunnustaa kaikkien sijoituksesta johtuvien oikeuksien ja vaateiden siirtämisen viimeksi mainitulle sopimuspuollelle tai sen edustajaksi määrittylle taholle riippumatta siitä, suoritetaanko se lain vai oikeustoimen nojalla, sekä tämän oikeuden käyttää näitä oikeuksia ja vaateita sijaantulon perusteella samassa määrin kuin niiden edellinen haltija.

9 artikla

1. Sopimuspuolen ja toisen sopimuspuolen sijoittajan väliset oikeudelliset riidat, jotka johtuvat suoraan sijoituksesta, tulisi ratkaista sovinnollisesti näiden kahden riidan osapuolen kesken.
2. Jos riittää ei ole ratkaistu kuuden (6) kuukauden kuluessa siitä päivästä, jona riidan olemassaolosta on ilmoitettu kirjallisesti, sijoittaja voi valintansa mukaan saattaa riidan ratkaistavaksi:
 - a) sen sopimuspuolen toimivaltaiseen tuomioistuimeen, jonka alueella sijoitus on tehty;
 - b) välimiesmenettelyyn sijoituksia koskevien riitaisuksien kansainväliselle ratkaisukeskukselle (ICSID), joka on perustettu 18 päivänä maaliskuuta 1965 allekirjoitettavaksi avatun, valtioiden ja toisten valtioiden kansalaisten välisten sijoituksia koskevien riitaisuksien ratkaisemista koskevan yleissopimuksen mukaisesti; tai
 - c) tilapäiselle välimiesoikeudelle, joka perustetaan Yhdistyneiden Kansakuntien kansainväisen kauppaoikeuden komitean (UNCITRAL) välimiesmenettelysääntöjen mukaisesti, elleivät riidan osapuolet toisin sovi.
3. Jos sijoittaja saattaa riidan ratkaistavaksi isäntäsopimuspuolen toimivaltaiseen tuomioistuimeen tai tilapäisen välimiesoikeuden ratkaistavaksi, tämän artiklan 2 kappaleessa mainittua menettelyä koskevan valinnan tulee olla lopullinen.
4. Kumpikaan sopimuspuolista, joka on riidan osapuolen, ei voi esittää vastalausetta missään välimiesmenettelyn tai välimiestuomion täytäntöönpanon vaiheessa sillä perusteella, että sijoittaja, joka on riidan toisena osapuolen, on saanut vakuutuksen perusteella hyvityksen, joka kattaa sen menetykset osittain tai kokonaan.
5. Välimiestuomio on lopullinen ja sitoo riidan osapuolia, ja se pannaan täytäntöön kansallisen lainsäädännön mukaisesti.

10 artikla

Sopimuspuolten väliset riidat

1. Sopimuspuolten väliset riidat, jotka koskevat tämän sopimuksen soveltamista tai tulkintaa, ratkaistaan mahdollisuksien mukaan kuuden kuukauden kuluessa siitä päivästä lukien, jona jompikumpi sopimuspuoli on pyytänyt neuvotteluja.
2. Jos riitaa ei voida ratkaista tällä tavoin kuuden kuukauden kuluessa siitä päivästä lukien, jona jompikumpi sopimuspuoli on pyytänyt neuvotteluja, kumpi tahansa sopimuspuoli voi saattaa asian tämän artiklan mukaiseen välimiesmenettelyyn ilmoittamalla siitä kirjallisesti toiselle sopimuspuolelle.
3. Välimiesoikeus perustetaan kutakin yksittäistapausta varten. Kumpikin sopimuspuoli nimittää yhden jäsenen. Nämä jäsenet sopivat kolmannen maan kansalaisesta, jonka sopimuspuolelta nimittäväät puheenjohtajaksi. Jäsenet nimitetään kahden kuukauden kuluessa ja puheenjohtaja neljän kuukauden kuluessa siitä päivästä lukien, jona tämän artiklan 2 kappaleen mukainen kirjallinen ilmoitus on vastaanotettu.
4. Jos tämän artiklan 3 kappaleessa tarkoitettuja määräaikoja ei ole noudatettu, kumpi tahansa sopimuspuoli voi muun sopimuksen puuttuessa pyytää Kansainvälisen tuomioistuimen puheenjohtajaa tekemään tarvittavat nimitykset. Jos puheenjohtaja on jommankumman sopimuspuolen kansalainen tai on muutoin estynyt hoitamaan kyseistä tehtävää, virkailtään vanhin varapuheenjohtaja, joka ei ole kummankaan sopimuspuolen kansalainen tai joka ei muutoin ole estynyt hoitamaan kyseistä tehtävää, tekee nimitykset.
5. Välimiesoikeus tekee päättöksensä äänten enemmistöllä ja päättää omista menettelytavoistaan. Välimiesoikeus ratkaisee riidan tämän sopimuksen ja sovellettavien kansainvälisen oikeuden sääntöjen ja periaatteiden mukaisesti. Välimiespäätös on lopullinen ja sitoo sopimuspuolia.
6. Sopimuspuolelta vastaavat yhtä suurin osuuksin välimiesoikeuden kustannuksista, sen jäsenten palkiot mukaan luettuna. Välimiesoikeus voi kuitenkin harkintansa mukaan

päättää, että jommankumman sopimuspuolen osuuus kustannuksista on suurempi.

11 artikla

Muiden säätöjen soveltaminen

Jos jommankumman sopimuspuolen lainsäädännön määräykset tai tämän sopimuksen lisäksi sopimuspuolten välillä olemassaolevat tai myöhemmin vahvistettavat kansainvälisen oikeuden mukaiset velvoitteet sisältävät joko yleisiä tai erityisiä määräyksiä, joiden mukaan toisen sopimuspuolen sijoittajien sijoituksille voidaan myöntää edullisempi kohtelu kuin tämän sopimuksen mukainen kohtelu, sellaiset määräykset ovat ensisijaisia tämän sopimuksen määräyksiin nähden.

12 artikla

Sopimuksen soveltamisala

Tätä sopimusta sovelletaan sijoituksiin, jotka on tehty tai hankittu 1. tammikuuta 1957 jälkeen ja jotka ovat olemassa sen voimaan tullessa, mutta sitä ei sovelleta sijoituksia koskeviin riitoihin, jotka ovat syntyneet ennen sopimuksen voimaantuloa, eikä sijoituksia koskeviin vaateisiin, jotka on ratkaistu ennen sen voimaantuloa.

13 artikla

Loppumääräykset

1. Tämä sopimus tulee voimaan kolmantenakymmenenentä päivänä sen päivän jälkeen, jona sopimuspuolet ovat ilmoittaneet toisilleen, että niiden valtiosäännön mukaiset vaatimukset tämän sopimuksen voimaantulolle on täytetty.
2. Tämä sopimus on voimassa viisitoista vuotta. Sen jälkeen sopimus on voimassa kaksitoista kuukautta siitä päivästä lukien, jona jompikumpi sopimuspuoli on kirjallisesti ilmoittanut toiselle sopimuspuolelle päätöksestään päättää tämän sopimuksen voimassaolo.
3. Sellaisten sijoitusten osalta, jotka on tehty ennen sitä päivää, jona tämän sopimuksen

voimassaolon päätämistä koskeva ilmoitus on tullut voimaan, 1—12 artiklan määräykset ovat voimassa seuraavan viidentoista vuoden ajan tämän artiklan 2 kappaleessa tarkoitetun ilmoituksen antamispäivästä lukien.

Tehty Tunisissa 4 päivänä lokakuuta 2001 kahtena suomen-, arabian- ja englanninkielisenä kappaleena, kaikkien tekstien ollessa yhtä todistusvoimaiset. Tulkintojen poiketessa toisistaan on englanninkielinen teksti kuitenkin ensisijainen.

Suomen tasavallan hallituksen puolesta

Tunisian tasavallan hallituksen puolesta

LIITE

SUOMEN TASAVALLAN HALLITUKSEN JA TUNISIAN TASAVALLAN HALLITUKSEN VÄLLÄ SJOITUSTEN EDISTÄMISESTÄ JA SUOJAAMISESTÄ TEHTYYN SOPIMUKSEEN

Tämän Suomen tasavallan hallituksen ja Tunisian tasavallan hallituksen välisen sijoitusten edistämisestä ja suojaamisesta tehdyn sopimuksen allekirjoittamisen yhteydessä allekirjoittaneet edustajat ovat lisäksi sopineet seuraavista määräyksistä, jotka ovat sopimuksen erottamaton osa:

- (1) Sopimuksen 2 artiklan osalta Kumpikin sopimuspuoli pyrkii olemaan asettamatta sitovia rajoituksia toisen sopimuspuolen sijoittajien sijoituksille koskien materiaalien ostoa, tuotantokeinoja, toimintaa, kuljetusta, tuotteidensa markkinointia tai samankaltaisia määräyksiä, joilla olisi kohtuuttomia tai syrjiviä vaikutuksia.
- (2) Jollei kolmansien maiden kansalaisten maahantuloa ja oleskelua tai työtä koskevissa laeissa ja määräyksissä toisin säädetä, kumpikin sopimuspuoli:
— suhtautuu myönteisesti tarpeellisten lupien anomiseen sen alueella tapahtuvien sijoitusten yhteydessä, mukaan lukien

kolmansien maiden kansalaisille
myönnettävät luvat palkata johto- ja
teknistä henkilöstöä valintansa mukaan
kansallisuudesta riippumatta,
— antaa aika ajoin toisen sopimuspuolen
luonnonlisille henkilöille ja muulle toisen
sopimuspuolen sijoittajan sijoitukseen
yhteydessä palkkaamalle henkilöstölle
luvan tulla alueelleen ja viipyä
siellä osallistuakseen sijoituksiin liittyviin
toimiin; lupa koskee myös heidän
perheenjäseniään.

Tehty Tunisissa 4 päivänä lokakuuta 2001
kahtena suomen-, arabian- ja englanninkielisenä
kappaleena, kaikkien tekstien ollessa
yhtä todistusvoimaiset. Tulkintojen poiketessa
toisistaan on englanninkielinen teksti kuitenkin
ensisijainen.

Suomen tasavallan
hallituksen puolesta

Tunisian tasavallan
hallituksen puolesta

[TRANSLATION — TRADUCTION]

ACCORD ENTRE LE GOUVERNEMENT DE LA RÉPUBLIQUE DE FINLANDE ET LE GOUVERNEMENT DE LA RÉPUBLIQUE TUNISIENNE RELATIF À LA PROMOTION ET À LA PROTECTION DES INVESTISSEMENTS

Le Gouvernement de la République de Finlande et le Gouvernement de la République tunisienne (ci-après dénommés les « Parties Contractantes ») ;

Désireux de renforcer les relations économiques et d'intensifier la coopération à l'avantage mutuel des deux pays ;

Désireux de créer et de maintenir des conditions favorables aux investissements par les investisseurs d'une Partie contractante sur le territoire de l'autre Partie contractante ;

Reconnaissant que la promotion et la protection desdits investissements contribueront à stimuler les initiatives d'investissement,

Sont convenus de ce qui suit :

Article premier. Définitions

Aux fins du présent Accord :

1. Le terme « investissement » désigne les avoirs de toute nature constitués ou acquis par un investisseur d'une Partie contractante sur le territoire de l'autre Partie contractante (Partie d'accueil) en conformité avec les lois et règlements de cette autre Partie contractante et plus particulièrement, mais non exclusivement :

- a) les biens meubles et immeubles et tous autres droits de propriété, tels que les hypothèques, gages, nantissements, concessions et usufruits ;
- b) les valeurs, actions, parts et obligations de sociétés ou toute autre forme de participation dans lesdites sociétés ;
- c) les créances monétaires, ou toute prestation ayant une valeur économique ;
- d) les droits de propriété intellectuelle et industrielle tels que droits d'auteur, brevets, modèles industriels, marques de fabrique ou de commerce, savoir-faire et clientèle ;
- e) tout droit conféré par la loi ou en vertu d'un contrat, y compris les concessions pour la prospection, la culture, l'extraction ou l'exploitation de ressources naturelles.

2. Le terme « investisseur » désigne :

- a) Toute personne physique qui est ressortissant d'une Partie contractante conformément à sa législation ; et
- b) Toute personne morale, telle société, entreprise, association ou autre entité juridique constituée en vertu des lois et règlements de la Partie contractante.

3. Le terme « revenus » désigne les montants rapportés par un investissement et notamment, mais non exclusivement, les bénéfices, dividendes, intérêts, plus-values, redevances et autres rétributions. Les revenus réinvestis conformément aux lois et règlements de la Par-

tie contractante sur le territoire de laquelle l'investissement a été réalisé bénéficiant du même traitement que l'investissement initial.

4. Le terme « territoire » désigne la zone terrestre, la zone maritime et la mer territoriale de chacune des Parties contractantes, ainsi que la zone économique au-delà de la mer territoriale sur laquelle la Partie contractante exerce, conformément au droit international, ses droits souverains et sa compétence.

Article 2. Promotion et protection des investissements

1. Chaque Partie contractante encourage sur son territoire les investissements par les investisseurs de l'autre Partie contractante et admet lesdits investissements conformément à ses lois et règlements.

2. Chaque Partie contractante accorde un traitement juste et équitable aux investissements des investisseurs de l'autre Partie contractante et n'entrave pas par des mesures arbitraires ou discriminatoires la gestion, l'entretien, l'utilisation, la jouissance, l'acquisition ou la cession des investissements des investisseurs de l'autre Partie contractante. Chaque Partie contractante accorde auxdits investissements toute la sécurité et la protection nécessaires.

3. Chaque Partie contractante publie ou rend public de toute autre manière, ses lois et règlements qui pourraient affecter les investissements des investisseurs d'une Partie contractante sur le territoire de l'autre Partie contractante.

Article 3. Traitement des investissements

1. Chaque Partie contractante accorde, sur son territoire, aux investissements des investisseurs de l'autre Partie contractante et aux revenus de ces investissements un traitement juste et équitable qui, en aucun cas, n'est pas moins favorable que celui qu'elle accorde à ses propres investisseurs ou aux investisseurs de la nation la plus favorisée, le traitement le plus favorable à l'investisseur prévalant.

2. Chaque Partie contractante accorde, sur son territoire, aux investisseurs de l'autre Partie contractante, concernant la gestion, l'entretien, l'utilisation, la jouissance ou la cession de leurs investissements et revenus, un traitement juste et équitable qui, en aucun cas, n'est pas moins favorable que celui qu'elle accorde à ses propres investisseurs ou aux investisseurs de la nation la plus favorisée, le traitement le plus favorable à l'investisseur prévalant.

Article 4. Indemnisation pour pertes

Les investisseurs d'une Partie contractante dont les investissements sur le territoire de l'autre Partie contractante subissent des pertes du fait de la guerre, d'un conflit armé, d'une révolution, d'un état d'urgence nationale, d'une révolte, d'une insurrection ou d'une émeute bénéficiant de la part de la Partie d'accueil, en ce qui concerne la restitution, l'indemnisation ou toute autre forme de règlement, d'un traitement non moins favorable que celui que ladite

Partie d'accueil accorde à ses propres investisseurs ou aux investisseurs de la nation la plus favorisée, le traitement le plus favorable à l'investisseur prévalant.

Article 5. Expropriation

1. Les investissements effectués par des investisseurs d'une Partie contractante sur le territoire de l'autre Partie contractante ne seront ni expropriés ni nationalisés ni assujettis à toutes autres mesures, directes ou indirectes, ayant un effet équivalant à l'expropriation ou la nationalisation (mesures ci-après dénommées « expropriation ») si ce n'est à des fins d'intérêt public, sur une base non discriminatoire, en conformité avec l'application régulière de la loi et moyennant le versement sans délai d'une indemnité suffisante et effective.

2. Ladite indemnité doit être équivalente à la juste valeur marchande de l'investissement exproprié immédiatement avant que la mesure ne soit prise ou avant qu'elle ne soit rendue publique, le premier à survenir de ces deux faits prévalant.

3. L'indemnité doit être versée et être librement transférable sans retard indu au territoire de l'autre Partie contractante des plaignants ou à tout autre pays convenu par les plaignants et l'autorité expropriatrice de la Partie contractante ; l'indemnité doit comprendre une compensation équitable pour tout retard de paiement causé par la Partie contractante.

Article 6. Libre transfert

1. Chaque Partie contractante garantit aux investisseurs de l'autre Partie contractante le libre transfert, en monnaies convertibles, des paiements afférents à un investissement. Lesdits paiements porteront en particulier, mais non exclusivement sur :

a) le montant en principal et les montants nécessaires pour maintenir, développer ou accroître l'investissement ;

b) les bénéfices;

c) les montants découlant de la vente totale ou partielle ou la cession d'un investissement, y compris la vente d'actions;

d) les montants nécessaires au règlement des dépenses découlant de l'exploitation de l'investissement, tels que les remboursements de prêts, le paiement de redevances, les honoraires de gestion, les droits de licence ou des frais similaires;

e) l'indemnité exigible conformément aux dispositions des articles 4 et 5;

f) les paiements résultant du règlement d'un différend;

g) le montant maximum des gains et autres rémunérations du personnel engagé à l'extérieur et travaillant dans le cadre de l'investissement autorisé par les lois et règlements en vigueur de la Partie d'accueil.

2. Les Parties contractantes s'assurent en outre que les transferts visés au paragraphe 1 du présent article soient effectués sans restriction ni délai, en monnaie librement convertible et au taux de change du marché à la date du transfert applicable aux opérations au comptant dans la monnaie à transférer et soient effectivement réalisables et immédiatement transférables.

Article 7. Dérogations

Les dispositions du présent Accord ne doivent pas être interprétées comme constituant une obligation, pour l'une des Parties contractantes, d'accorder aux investisseurs de l'autre Partie contractante le bénéfice de tout traitement, préférence ou privilège découlant :

- a) de toute zone de libre échange, toute union douanière, tout marché commun ou accord régional concernant le marché du travail ou accord économique régional, existants ou futurs, auxquels l'une ou l'autre des Parties contractantes est ou peut devenir partie ou membre;
- b) de tout accord ou arrangement international concernant la fiscalité, dans sa totalité ou en majeure partie ; ou
- c) de toute convention ou tout traité multilatéral concernant les investissements, dans sa totalité ou en majeure partie.

Article 8. Subrogation

Si une Partie contractante ou son organe désigné effectue un paiement à son propre investisseur au titre d'une garantie contre les risques non commerciaux qu'elle a accordée pour un investissement sur le territoire de l'autre Partie contractante, ladite autre Partie contractante reconnaît le transfert à la première Partie contractante, par le droit ou une transaction juridique, de tous les droits et revendications découlant dudit investissement et que la première Partie contractante ou son organe désigné est habilitée à exercer lesdits droits ou à faire lesdites revendications par subrogation, dans la même mesure que l'investisseur initial.

Article 9. Différends entre un investisseur et la Partie d'accueil

1. Tout différend juridique découlant directement d'un investissement entre une Partie contractante et un investisseur de l'autre Partie contractante est réglé à l'amiable entre les deux parties concernées.

2. Si le différend n'est pas réglé dans les six (6) mois suivant la date à laquelle il a été soulevé par écrit, l'investisseur peut opter, en vue du règlement :

- a) de le porter devant les tribunaux compétents de la Partie contractante sur le territoire de laquelle l'investissement a été effectué;
- b) de le soumettre à une procédure d'arbitrage par le Centre international pour le règlement des différends relatifs aux investissements (CIRDI), établi en vertu de la Convention pour le règlement des différends relatifs aux investissements entre les États et ressortissants d'autres États, ouverte à la signature à Washington le 18 mars 1965 ;
- c) ou de le soumettre à une procédure d'arbitrage mise en place pour la circonstance laquelle, à moins que les parties au différend n'en conviennent autrement, doit être conforme au Règlement d'arbitrage de la Commission des Nations Unies pour le droit commercial international (CNUDCI).

Les deux Parties contractantes s'engagent irrévocablement à soumettre tout différend relatif à un investissement aux tribunaux visés plus haut ou aux procédures d'arbitrage susmentionnées.

3. Si l'investisseur soumet le différend aux tribunaux compétents de la Partie contractante d'accueil ou à l'arbitrage international visé au paragraphe 2 du présent article, le choix sera définitif.

4. Aucune des Parties contractantes, qui est partie à un différend, ne peut, à quelque stade que ce soit de la procédure ou de l'exécution d'une sentence arbitrale, objecter que l'investisseur qui est la partie adverse a reçu, en vertu d'un contrat d'assurance, une indemnité pour tout ou partie de ses pertes.

5. La sentence est définitive et a force exécutoire pour les parties au différend et est exécutée conformément à la législation nationale.

Article 10. Différends entre les Parties contractantes

1. Les différends entre les Parties contractantes relatifs à l'interprétation ou à l'application du présent Accord doivent être réglés, si possible, dans les six mois suivant la date à laquelle l'une ou l'autre Partie contractante a demandé des négociations.

2. Lorsque ledit différend ne peut être ainsi réglé dans les six mois suivant la date à laquelle l'une ou l'autre des Parties contractantes a demandé des négociations, l'une ou l'autre des Parties contractantes peut, après en avoir notifié l'autre Partie contractante par écrit, soumettre l'affaire à l'arbitrage conformément au présent article.

3. Le tribunal arbitral est constitué, pour chaque cas particulier, de la manière suivante. Chaque Partie contractante désigne un membre du tribunal. Ces deux membres choisissent alors un ressortissant d'un État tiers qui, avec l'accord des deux Parties contractantes, est nommé président du tribunal. Les membres doivent être désignés dans les deux mois et le président dans les quatre mois qui suivent la date de réception de la notification écrite visée au paragraphe 2 du présent article.

4. Si, dans les délais spécifiés au paragraphe 3 du présent article, les désignations nécessaires n'ont pas été faites, l'une des Parties contractantes peut, en l'absence de tout autre accord, inviter le Président de la Cour internationale de Justice à procéder aux désignations nécessaires. Si le Président est un ressortissant de l'une ou l'autre des Parties contractantes ou s'il est empêché pour une autre raison d'exécuter cette tâche, le Vice-Président suivant immédiatement dans l'ordre hiérarchique, qui n'est pas ressortissant de l'une ou de l'autre des Parties contractantes et qui n'est pas empêché pour une autre raison d'exécuter cette tâche, procède aux désignations nécessaires.

5. Le tribunal arbitral prend ses décisions à la majorité des voix et fixe lui-même sa procédure. Le tribunal tranche les différends conformément au présent Accord et aux règles et principes applicables du droit international. Les sentences arbitrales sont définitives et ont force exécutoire pour les Parties contractantes.

6. Les frais du tribunal, y compris la rémunération de ses membres, sont assumés à parts égales par les Parties contractantes. Cependant, le tribunal a la latitude d'ordonner qu'une plus grande proportion des frais soit assumée par l'une des Parties contractantes.

Article 11. Application d'autres règles

Si les dispositions de la loi de l'une ou l'autre des Parties contractantes ou les obligations leur incombaient en vertu du droit international, en vigueur ou pouvant être établies par la suite entre les Parties contractantes en sus du présent Accord, contiennent un règlement, général ou spécifique, octroyant aux investissements effectués par les investisseurs de l'autre Partie contractante un traitement plus favorable que celui prévu par le présent Accord, ledit traitement l'emporte dans la mesure où il est plus favorable.

Article 12. Application de l'Accord

Le présent Accord s'applique à tous les investissements effectués ou acquis après le 1er janvier 1957 et existant à la date de son entrée en vigueur, mais ne s'applique pas à un différend relatif à un investissement né, ou à une revendication concernant un investissement qui a été réglé avant son entrée en vigueur.

Article 13. Dispositions finales

1. Le présent Accord entrera en vigueur le trentième jour après le jour où les Parties contractantes se sont notifiées de l'accomplissement des formalités constitutionnelles requises pour l'entrée en vigueur de l'Accord.

2. Le présent Accord restera en vigueur pendant une période de 15 ans. Par la suite il demeurera en vigueur pendant 12 mois à compter de la date à laquelle une des Parties contractantes notifie à l'autre par écrit son intention de dénoncer l'Accord.

3. En ce qui concerne les investissements effectués avant la date à laquelle prend effet le préavis de dénonciation du présent Accord, les dispositions des articles premier à 12 resteront en vigueur pendant une période supplémentaire de quinze ans à compter de la date de notification visée au paragraphe 2 du présent article.

Fait à Tunis le 4 octobre 2001, en double exemplaire, en finnois, arabe et anglais, tous les textes faisant également foi. Toutefois, en cas de divergence d'interprétation, le texte anglais prévaudra.

Pour le Gouvernement de la République de Finlande :

KIMMO SASI

Pour le Gouvernement de la République tunisienne :

FETHI MERDASSI

APPENDICE À L'ACCORD ENTRE LE GOUVERNEMENT DE LA RÉPUBLIQUE DE FINLANDE ET LE GOUVERNEMENT DE LA RÉPUBLIQUE TUNISIENNE RELATIVE À LA PROMOTION ET À LA PROTECTION DES INVESTISSEMENTS

À la signature de l'Accord entre le Gouvernement de la République de Finlande et le Gouvernement de la République tunisienne relative à la promotion et à la protection des investissements, les représentants soussignés ont convenu de plus des dispositions suivantes, qui sont une partie intégrale de l'Accord :

1) En ce qui concerne l'article 2 :

Chaque Partie contractante essayera de ne pas imposer des mesures obligatoires aux investissements par des investisseurs de l'autre partie contractante au sujet de l'achat des matériaux, des moyens de production, de l'opération, du transport, du marketing de ses produits ou des ordres semblables ayant des effets peu raisonnables ou discriminatoires.

2) Sujet aux lois et les règlements concernant l'entrée et le séjour ou l'emploi des non-ressortissants, chaque Partie contractante :

-- donnera la considération sympathique à la demande des permis nécessaires à propos des investissements dans son territoire, y compris des autorisations pour engager le personnel gestionnaire et technique supérieur de leur choix, indépendamment de la nationalité ;

-- autorisera, de temps en temps, aux personnes physiques de l'autre Partie contractante et tout autre personnel employé à propos de l'investissement par un investisseur de l'autre Partie contractante d'entrer et de rester dans son territoire afin de s'engager dans les activités s'est reliée aux investissements, aussi bien que des membres de leurs familles.

Fait à Tunis le 4 octobre 2001, en double exemplaire, en finnois, arabe et anglais, tous les textes faisant également foi. Toutefois, en cas de divergence d'interprétation, le texte prévaudra.

Pour le Gouvernement de la République de Finlande :

Pour le Gouvernement de la République tunisienne :